الديمقراطية وحقوق الانسان

الديمقراطية هي أحد المثل العليا المعترف بها عالمياً والقائمة على قيم مشتركة تتبادلها الشعوب في مختلف أنحاء العالم، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية لتقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته التامة في جميع جوانب حياته.

وتعتبر الديمقراطية، كشكل من أشكال الحكم، مرجعاً أساسياً للجميع لحماية حقوق الإنسان؛ وهي توفر بيئة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها إعمالاً فعلياً، واليوم، بعد مضي فترة على تحقيق الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم، يبدو أن العديد من النظم الديمقراطية تتراجع، ويظهر أن بعض الحكومات تتعمد إضعاف إجراء عمليات تحقق مستقلة بشأن سلطاتها، والقضاء على أي نقد، وتفكيك الرقابة الديمقراطية وضمان حكمها لمدة طويلة، مع أثر سلبي على حقوق الشعب.

والديمقراطية والتنمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة و متداعمه، وتهدف الديمقراطية إلى :

١- الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتعزيزها.
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية.
٣- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
٤- تعزيز تماسك المجتمع.
٥- توطيد الأمان الوطني.
٦- إرساء مناخ مؤات للسلام الدولي.

تشكل حقوق الإنسان ضمانة لحماية مصالح الفرد، حتى في حال عدم انتمائه للأغلبية، ان العناصر الأساسية للديمقراطية وفق مبادئ حقوق الانسان نراها تتضمن:

١- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات.
٢- إمكانية الحصول على السلطة وممارستها بمقتضى سيادة القانون.
٣- عقد انتخابات دورية حرة وعادلة بالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب.
٤- وجود نظام تعددية الأحزاب والمنظمات السياسية.
٥- فصل السلطات واستقلال القضاء.
٦- الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وحرية وسائل الإعلام واستقلالها وتعددها.

إن عجز الديمقراطية وضعف المؤسسات وسوء الإدارة تفرض تحديات مستمرة، ويعمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواجهة هذه التحديات من خلال خدماتهما وبرامجهما الاستشارية، في الديمقراطيات الانتقالية والبلدان الخارجة من الصراع ، تساعد المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بناء **أنظمة قضائية قوية ومستقلة ، وبرلمانات ، ومؤسسات لحقوق الإنسان ، ومجتمعات مدنية نشيطة**، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم الحكومات في تعزيز مؤسساتها العامة ، لمساعدة البلدان على مكافحة الفساد و تشجيع المشاركة الشاملة لضمان مواكبة غيرها من البلدان.
تحتاج الديمقراطية إلى أن تكون المرأة ديمقراطية حقًا، وتحتاج المرأة إلى الديمقراطية إذا أرادت تغيير الأنظمة والقوانين التي تستبعدها، تم التأكيد على دور المرأة في العمليات الديمقراطية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي قرار الجمعية العامة لعام 2011 بشأن المشاركة السياسية للمرأة.

الديمقراطية الحديثة

تبدأ البلاد الحديثة بتأسيس نظام ديموقراطيتها على أساس وضع دستور يناسبها، وهو ينظم العلاقات والمسؤوليات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويوجد التوازن بينها بحيث لا تستبد أحداها بأمور الدولة، ويضمن الدستور الحريات الأساسية للمواطن على أساس المساواة بين جمع الأشخاص والفئات والطبقات وبين المرأة والرجل، وبعد

إنشاء نظام مؤسسات الدولة ينتخب رئيس الدولة طبقا لقوانين الدستور، فيحكم بواسطة المؤسسات الموجودة، ويمكن انتخاب الرئيس أما مباشرة من المواطنين أو يقوم أعضاء البرلمان بانتخاب رئيس الجمهورية وذلك يحدده الدستور.